International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation.

Ferdowsi University Mashhad/ The second International Conference
Artificial Intelligence: Between Scientific Innovation and Human Responsibility

Iran's Position on the Political Situation in Iraq (2003–2017)

Dr. Taghreed Khashan Falih Mohammed Al-Kurji
Lecturer, College of Arts, University of Basra, Iraq

* Corresponding Author: **Dr. Taghreed Khashan Falih Mohammed Al-Kurji**

Article Info

ISSN (Online): 2582-7138
Impact Factor (RSIF): 7.98
Volume: 06
Issue: 06
November - December 2025
Received: 14-09-2025
Accepted: 17-10-2025
Published: 20-11-2025
Page No: 264-268

Abstract
The research is divided into three main axes covering the most important stages that iraq went through between 2003-2017.the first axis addresses Iran's position on the American invasion of Iraq, the formation of the Iraqi interim government headed by Ayad Allawi in 2004, and the 2005 Iraqi constitution. the stage that witnessed the formation of the new political system of the Iraqi state. The second axis examines Iran's position on the sectarian violence that swept Iraq, and its dealings with successive Iraqi governments during the period 2006-2010, especially the government of Nouri al-Maliki, which played a pivotal role in that stage, and it's position on the security agreement between Iraq and the United States in 2008 and the parliamentary elections in 2010. The third axis focuses on Iran's position the emergence of issi in 2011, and the consequences this is based on the issuance of the fatwa of sufficient jihad by the Supreme religious authority, Sayyid Ali al-Sistani, and establishment of the popular Mobilization forces, an event that reshaped security relations between the two countries and contributed to consolidating Iranian-Iraqi relations in an unprecedented manner.

Keywords: Iraq, Iran, Stance, Politics, Shiites

1. Introduction

تُعدّ العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق من أكثر العلاقات السياسية تعقيدًا وتشابكًا في منطقة الشرق الأوسط، إذ تجمع البلدين روابط تاريخية ودينية وجغرافية عميقة، يقابلها إرث طويل من التوترات والصراعات السياسية والعسكرية. ومع سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة اتسمت بإعادة تشكيل موازين القوى وظهور فاعلين جدد في المشهدين العراقي والإقليمي على حد سواء، وفتح الباب أمام دخول العراق مرحلة جديدة اتسمت بغياب الدولة المركزية وتعدد الفاعلين السياسيين والأمنيين.

أوجد الاحتلال الأمريكي للعراق واقعًا سياسياً جديداً لم يقتصر تأثيره على الداخل العراقي، بل تعدّاه ليؤثر بصورة عميقة في هياكل التوازن الإقليمي. وفي ظل الانهيار السريع لمؤسسات الدولة العراقية، أعادت إيران النظر في أدواتها السياسية والأمنية، وسعت إلى بلورة موقف يجمع بين الاعتراض المعلن على الاحتلال الأمريكي وبين الاستفادة من التحولات العميقة التي رافقته. وقد أدركت طهران مبكرًا أن غياب الدولة القوية في العراق سيجعل الساحة السياسية مفتوحة أمام القوى الإقليمية والدولية، وأن تجاهل هذا الواقع سيترك المجال لقوى منافسة للتمدد على حدودها، وهو ما دفعها إلى تبني سياسة نشطة تجاه العراق.

تمثلت هذه السياسة في دعم قوى سياسية عراقية ترتبط معها بروابط مذهبية أو فكرية، وتوسيع حضورها الأمني عبر قنوات غير مباشرة، فضلًا عن تعزيز العلاقات الاقتصادية لتصبح عنصرًا مهماً. وقد لعبت الحدود الطويلة والصلات الاجتماعية بين الشعبين دورًا مهمًا في تسهيل هذه العملية، إذ تحولت البيئة العراقية بعد ٢٠٠٣ إلى بيئة ذات قابلية عالية للتأثير الخارجي في ظل غياب المؤسسات الفاعلة.

لقد شكّلت هذه الظروف مجتمعة مسارًا جديدًا للعلاقات العراقية–الإيرانية يقوم على توازن دقيق بين المصالح الأمنية الإيرانية من جهة، ومحاولات العراق لإعادة بناء نظامه السياسي من جهة أخرى. ومع تطور الأحداث، ولا سيما تصاعد العنف الطائفي بين ٢٠٠٦–٢٠١٠، وظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤ وما تلاه من انهيارات أمنية واسعة، ازدادت الحاجة إلى دراسة الموقف الإيراني دراسة تحليلية دقيقة بعيدًا عن الطرح الانطباعي أو التوصيف السياسي المباشر. ذلك أن موقف إيران لم يكن ثابتًا أو أحادي الاتجاه، بل كان يتحول وفق مراحل الأزمات التي مرّ بها العراق، ويتأثر كذلك بالتغيرات الداخلية التي شهدتها طهران وبالعلاقات المتوترة بينها وبين الولايات المتحدة.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول مرحلة مفصلية في تاريخ العراق الحديث، وهي مرحلة شهدت تحولات بنيوية عميقة في النظام السياسي العراقي. كما أن فهم الموقف الإيراني من هذه التحولات يُسهم في تفسير الكثير من الظواهر السياسية اللاحقة، سواء المتعلقة ببنية النظام السياسي، أو بدور الفصائل المسلحة، أو بطبيعة التحالفات الحزبية التي تشكلت في العراق بعد٢٠٠٣ .

قسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة تشمل أهم المراحل التي مرّ بها العراق بين عامي (٢٠٠٣–٢٠١٧). يتناول المحور الأول موقف إيران من الغزو الأمريكي للعراق ومن تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة اياد علاوي عام ٢٠٠٤ والدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، وهي المرحلة التي شهدت تشكل النظام السياسي الجديد للدولة العراقية. ويبحث المحور الثاني في موقف إيران من العنف الطائفي الذي اجتاح العراق، ومن طريقة تعاملها مع الحكومات العراقية المتعاقبة خلال المدة٢٠٠٦–٢٠١٠ ، ولا سيما حكومة نوري المالكي التي لعبت دورًا محوريًا في تلك المرحلة، وموقفها من الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٨ ، والانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ . أما المحور الثالث ركز على موقف إيران من ظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤ ، وما ترتب عليه من إصدار المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني فتوى الجهاد الكفائي وتأسيس الحشد الشعبي، وهو الحدث الذي أعاد تشكيل العلاقات الأمنية بين البلدين، وأسهم في ترسيخ العلاقات الإيرانية- العراقية بصورة غير مسبوقة.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية والرسائل والاطاريح والصحف والمجلات التي تناولت التغيرات في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ودور إيران في تشكيل مساراتها. ورغم تنوع هذه المصادر، فقد جرى التعامل معها بمنهجية تحليلية نقدية تهدف إلى استخلاص العوامل الأساسية المؤثرة في الموقف الإيراني. كما استفاد البحث من عدد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت طبيعة النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، فضلًا عن تقارير بحثية رصينة تتناول سياسات إيران الإقليمية وارتباطها بالأمن القومي حتى عام ٢٠١٧ .

موقف ايران من اوضاع العراق السياسية ٢٠٠٣–٢٠١٧

عاش العراق مرحلة فراغ سياسي دستوري بعد انهيار النظام الحاكم عام ٢٠٠٣ ، ادى الى اشاعة عدم الاستقرار وانعدام القانون، فقد أوجد الاحتلال الأمريكي واقعًا سياسياً جديداً لم يقتصر تأثيره على الداخل العراقي، بل تعدّاه ليؤثر في هيكلية التوازن الإقليمي. وفي ظل الانهيار السريع لمؤسسات الدولة العراقية، أعادت إيران النظر في مواقفها السياسية والأمنية اذ شهدت تحولات مرحلة مفصلية في تاريخ العراق الحديث. كان الموقف الإيراني من هذه التحولات يُسهم في تفسير الكثير من الظواهر السياسية المتعلقة ببنية النظام السياسي وبدور الفصائل المسلحة وطبيعة التحالفات الحزبية التي تشكلت في العراق بعد٢٠٠٣ . وعلى هذا الأساس مر العراق بمراحل رئيسة في التغيير السياسي الذي شهده من عام ٢٠٠٣–٢٠١٧ ،مقسمة على محاور اهمها:

المحور الأول: موقف إيران من أوضاع العراق السياسية (٢٠٠٣–٢٠٠٥):

شكّلت المدة من بداية سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية المرحلة الانتقالية سنة ٢٠٠٥ مرحلة مفصلية حفلت بتغيّرات جذرية في بنية الدولة العراقية، وكان لإيران دور محوري وفعّال في تشكيلها. فقد تعاملت طهران مع التطورات بطريقة معقّدة تراوحت بين الرفض العلني للاحتلال الأمريكي، وعدم الاصطدام المباشر مع الولايات المتحدة الامريكية.فمنذ الأيام الأولى للغزو الأمريكي للعراق، تبنّت إيران خطاباً رسمياً يرفض التدخل العسكري الأمريكي، معتبرة أن وجود قوة أمريكية كبيرة على حدودها الغربية يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي (البكري، ٢٠١٥ ، ص. ٢٢).

أنّ انهيار نظام صدام حسين، الذي خاضت ايران معه حرباً دامية في ثمانينيات القرن الماضي، كان بالنسبة لإيران تطوراً استراتيجياً مهماً أزال أحد أكبر خصومها الإقليميين. لذلك اتخذت طهران موقفاً سعى إلى تجنّب التصادم مع الولايات المتحدة، مقابل تعزيز حضورها داخل العراق، وهو ما بدا واضحاً من سرعة تحركها لبناء علاقات مباشرة مع القوى العراقية المعارضة التي كانت تستضيفها منذ سنوات (الدليمي،٢٠٥٥ ،ص٣٣). وقد استثمرت إيران شبكة العلاقات التي رعتها منذ التسعينيات، سواء مع المجلس الأعلى أو منظمة بدر أو حزب الدعوة، لتكون هذه القوى أدواتها الأولى في التأثير على مسار بناء النظام السياسي الجديد (الكعبي، ٢٠١٨ ، ص. ٧٨).

تأسس مجلس الحكم الانتقالي العراقي في تموز عام ٢٠٠٣ ، وجدت إيران أن التكوين الطائفي للمجلس يتوافق مع رؤيتها لترتيبات ما بعد ٢٠٠٣ ، حيث حصلت القوى الشيعية على تمثيل واسع. ولهذا كانت طهران من أوائل الدول في الإقليم التي تعاملت بإيجابية مع مجلس الحكم الانتقالي، عبر إرسال وفود دبلوماسية رفيعة وتفعيل التعاون الاقتصادي وفتح خطوط اتصال مباشرة مع أعضاء المجلس، خصوصاً ممثلي الأحزاب ذات الروابط التاريخية بإيران (العنزي، ٢٠١٤ ، ص. ٥٥). وقد رأت إيران في مجلس الحكم خطوة أولى نحو إنهاء سيطرة سلطة الاحتلال الامريكي، وتقدّمت بمبادرات لدعم البنية الإدارية العراقية وتطوير علاقات اقتصادية وتجارية، في وقت كانت فيه مؤسسات الدولة منهارة. كما ساهمت في إعادة فتح المعابر الحدودية وتسهيل دخول منات الشركات الإيرانية إلى الأسواق العراقية.

اما بالنسبة لحكومة رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي الحكومة المؤقتة عام ٢٠٠٤ ، فكان موقف إيران منها مركّباً. لان رئيس الوزراء اياد علاوي يتمتع بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة وبخلفية أمنية تُعدّ من وجهة نظر طهران غير مريحة. ولذلك اتسم موقف إيران بالتحفظ. فالحكومة تبنّت سياسة أمنية صارمة تستهدف جماعات مسلحة عديدة، إضافة إلى تبنيها خطاباً إصلاحياً يميل إلى تعزيز علاقات العراق بالولايات المتحدة والدول العربية، وهو ما اعتبرته إيران توازناً يحدّ منها (الهاشمي، ٢٠١٦ ، ص. ٣٣). ومع ذلك، لم تلجأ إيران إلى القطيعة السياسية، بل سعت إلى موازنة الوضع عبر تعزيز علاقاتها مع القوى الشيعية خارج الحكومة، خصوصاً تلك التي استبعدت من مواقع القرار. كما عملت طهران على الانفتاح الاقتصادي الذي رافق مرحلة رئيس الوزراء اياد علاوي لتعميق حضورها التجاري في العراق، عبر تزويد الجنوب العراقي بالكهرباء والبضائع والوقود، وخلق اعتماد اقتصادي متدرج على منتجاتها الصناعية والزراعية(عبدالهادي، 2020،ص28).

ومع الانتخابات البرلمانية العراقية في كانون الثاني ٢٠٠٥ ، ارتفعت قدرة إيران على التأثير المباشر في المسار السياسي العراقي. فقد شجع رجال الدين في إيران والعراق على المشاركة الواسعة في الانتخابات، ودفعت إيران القوى المتقاربة معها لتشكيل "الائتلاف العراقي الموحد"، الذي فاز بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية (الجنابي، ٢٠١٣ ، ص. ٩٢). وقد كان لهذا الفوز أثر بالغ في سيطرة القوى الشيعية على مفاصل القرار السياسي، وهو ما مثّل تطوراً استراتيجياً لإيران.

وحرصت طهران على تعزيز هذه النتائج عبر توثيق علاقتها بقادة الائتلاف العراقي الموحد، وتوفير دعم لوجستي وإعلامي غير مباشر لضمان استمرار تأثيرهم السياسي.

مع تولي إبراهيم الجعفري رئاسة الحكومة الانتقالية في عام٢٠٠٥ ، وصل الموقف الإيراني إلى مرحلة أكثر وضوحاً. فان رئيس الوزراء العراقي ابراهيم جعفري شخصية ذات علاقات تاريخية بإيران منذ زمن المعارضة، وقد وفّر لها توجهه السياسي بيئة مواتية لتعزيز موقفها في الدولة العراقية (الربيعي، ٢٠١٧ ، ص. ١١٢). وخلال هذه المرحلة توسعت العلاقات الثنائية بصورة غير مسبوقة، حيث بدأت زيارات رسمية متبادلة بين الطرفين، وتم توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات الكهرباء والصحة والنقل، وجرى وضع اللبنات الأولى لتعاون أمني حدودي بين البلدين، في ظل تصاعد خطر الجماعات المسلحة. كما دعمت إيران توجهات الحكومة في تعزيز دور التحالف الشيعي في العملية السياسية، وكان ذلك واضحاً في مواقفها الدبلوماسية وتصريحات مسؤوليها (Nasr, 2006, p.221).

بلغ الحضور الإيراني ذروته مع صياغة دستور العراقي عام ٢٠٠٥ ، إذ دعمت إيران المسار الدستوري بقوة، خصوصاً ما يتعلق بالفيدرالية، وصلاحيات الأقاليم، ودور الإسلام في التشريع (العلاوي، ٢٠١٢ ، ص. ١٣٨). ورأت إيران في هذا الدستور فرصة لضمان استقرار العراق بطريقة تمنع عودة نظام سياسي معادٍ لها. كما حثت القوى السياسية المرتبطة بها على دعم تمرير المسودة الدستورية، وقد لعبت هذه القوى دوراً مركزياً في لجنة كتابة الدستور (Ghareeb & Dougherty, 2004, p.204).

أما بالنسبة للوضع الأمني في العراق بين عامي ٢٠٠٣–٢٠٠٥ فقد كان معقداً للغاية، إذ شهد العراق تصاعداً حاداً في العنف الطائفي وتنامي الجماعات المسلحة. وفي هذا السياق اتخذت إيران موقفاً يقوم على إعلان دعمها لاستقرار العراق، مع اتهامها من جهات أمريكية وعربية بدعم جماعات عراقية مسلحة، وهو ما كانت تنفيه (الموسوي، ٢٠١٩ ، ص. ٦١). كما عزز الحرس الثوري الإيراني نشاطه على الحدود العراقية، ونفذت أجهزة الأمن الإيرانية تنسيقاً أمنياً محدوداً مع القوات العراقية الجديدة لمنع امتداد الفوضى إلى داخل إيران (Cordesman, 2007, p.88). وإلى جانب ذلك، لعبت المؤسسات الدينية في قم ومشهد دوراً في التأثير على المزاج الاجتماعي والسياسي في مدن الجنوب العراقي عبر دعم المدرسة الدينية وتسهيل سفر زوار العتبات المقدسة.

|وإلى جانب الموقف السياسي والأمني، عملت إيران على بناء شبكة اقتصادية واسعة، شملت العقود التجارية، والاستثمارات الخدمية، وتصدير السلع إلى العراق،

وفتح أسواق في محافظات البصرة وميسان وذي قار والنجف. وقد أثّر هذا النشاط الاقتصادي في توسيع الحضور الإيراني داخل المجتمع العراقي عبر دعم مشاريع خيرية وثقافية ودينية.
وبذلك، فإن المدة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ مثّلت المرحلة التأسيسية لعلاقة جديدة بين العراق وإيران، تمكنت فيها طهران من تثبيت تاسيس علاقات سياسية ودينية واقتصادية وامنية عبر شبكة أدوات متنوعة سمحت لها بأن تكون لاعباً رئيسياً في تحديد مسار النظام السياسي العراقي الجديد.

المحور الثاني: موقف إيران من الأوضاع السياسية في العراق ٢٠٠٦ــ٢٠١٠
شهدت المرحلة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦ــ٢٠١٠ تحولات محورية في الوضع السياسي والأمني العراقي، وتزامن ذلك مع صعود نوري المالكي إلى رئاسة الوزراء بعد انتخابات ٢٠٠٥ ، وهي مرحلة نظرَت إليها إيران بوصفها فرصة لإعادة ترتيب صفوفها داخل العراق وتثبيت حضورها في معادلات الحكم وتقديم المساعدة (الشمري، ٢٠١٢ ، ص١٤٥).
ونظراً لقرب نوري المالكي من البيئة السياسية الشيعية، وكونه جزءاً من ائتلاف تعتبره إيران عمقاً استراتيجياً لها، سارعت طهران منذ الأيام الأولى لمساندته سياسياً وأمنياً. وقد كثّفت إيران اتصالاتها مع مكتب رئيس الوزراء، ومع قيادات الائتلاف العراقي الموحد، بهدف منع تفكك البيت السياسي الشيعي في ظل تصاعد العنف، وذلك بالتوازي مع تقديم المشورة الأمنية والخبرات التنظيمية للحكومة العراقية التي كانت تواجه تحديات واسعة في ضبط الأمن وإعادة بناء الدولة (اموسوي،٢٠١٥ ،ص٧٢).
وفي خضمّ التوترات الطائفية المتصاعدة، لعبت إيران دوراً حاسماً في إدارة العلاقات بين الحكومة والتيار الصدري، إذ مارست ضغوطاً مباشرة للحد من المواجهات بين الطرفين ومنع انزلاق الساحة الشيعية إلى صراع داخلي قد يقوّض النظام السياسي برمّته. وقد أظهرت الوثائق الأميركية والعراقية أن طهران استخدمت نفوذها لتهدئة الموقف في العديد من المناطق، خصوصاً في بغداد والجنوب، وهو ما منح المالكي فرصة لتعزيز موقعه داخل الدولة، ومكّنه من إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية وإعادة بسط نفوذ الحكومة على العديد من المناطق المضطربة (Nasr, 2016, p. 211).
شهدت المدة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ تحولات سياسية وأمنية في العراق، إذ تصاعد مستوى العنف الطائفي بشكل غير مسبوق بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء في ٢٢ شباط ٢٠٠٦ ، وهو الحدث الذي عُدَّ نقطة الانفجار الأكبر للأزمة الطائفية. وقد تعاملت إيران مع هذه التطورات بوصفها تحدياً مباشراً لأمنها القومي، لما يمكن أن يحمله انفلات الأوضاع في العراق من انعكاسات خطيرة على حدودها الغربية وعلى المجال الإقليمي الأوسع (الهاشمي، ٢٠١٢ ، ص. ٤٤).
ومن هذا المنطلق أصبح العنف الطائفي سببا في نزوح المواطنين العراقيين واعتبروا أنفسهم مهددين بسبب انتمائهم الديني. مع سقوط العديد من الشيعة والمسيحيين نتيجة السيارات المفخخة، اذ شهدت الأشهر الاربعة الأولى من عام ٢٠٠٦ فرار نحو مئة ألف عراقي نتيجة للحرب الطائفية.(اللامي،٢٠٩٩ ، ص١٩٩).
شكلت الحرب الاهلية في العراق دائرة واسعة اشتركت فيها اطراف محلية وقوى دولية ساهمت بشكل كبير في اذكاء الحرب الطافية وزيادة توترها، من جانب أخر تبنّت طهران سياسة متعددة المستويات تشمل العمل الدبلوماسي، ودعم القوى السياسية الحليفة، والتدخل الأمني غير المعلن لضبط التوازنات داخل العراق.
في بداية هذا التحول، واجهت حكومة إبراهيم الجعفري، التي تشكلت عام ٢٠٠٥ ، ضغوطاً داخلية وخارجية بسبب تفاقم الانقسام السياسي وتصاعد العنف الطائفي. ورغم علاقات الجعفري الوثيقة مع إيران، فإن طهران لم تتمكن من توفير دعم سياسي كافٍ لإبقائه في رئاسة الوزراء بعد تصاعد الاعتراضات الداخلية ضده، وهو ما يفسر دعمها لاحقاً خيار انتقال السلطة إلى نوري المالكي لاعتقادها بأن المالكي سيكون أكثر قدرة على إدارة الأزمة الأمنية وضبط العلاقة مع مختلف الأطراف السياسية (Saleh, 2009, p 63.).
ومع تشكيل حكومة رئيس الزوراء العراقي نوري المالكي الأولى عام ٢٠٠٦ ، عملت إيران على تعزيز حضورها السياسي والأمني داخل العراق، إذ رأت في رئيس الوزراء نوري المالكي شخصية يمكن الاعتماد عليها لتحقيق استقرار نسبي يسمح بإعادة بناء مؤسسات الدولة واستئناف العملية السياسية. وتشير مصادر عديدة إلى أن طهران قدمت دعماً سياسياً للمالكي في مواجهة خصومه داخل الائتلاف العراقي الموحد، معتبرة أن وحدة البيت الشيعي هي الضمانة الأساسية في العراق (Nasr, 2006, p 167). وقد لعب هذا الدعم دوراً مهماً في تثبيت حكومة نوري المالكي خلال سنواتها الأولى، رغم تصاعد الضغوط الأمريكية بشأن الحد من الموقف الإيراني المتزايد.
أما في السياق الأمني، فقد شكّل العنف الطائفي خلال الفترة ٢٠٠٦ــ٢٠٠٧ أكبر تحدٍ للاستقرار الداخلي، حيث شهدت بغداد ومحافظات أخرى عمليات تهجير واسعة، واغتيالات، واشتباكات مسلحة بين الجماعات الطائفية. وقد وجّهت اتهامات عديدة لإيران بدعم بعض الجماعات المسلحة المرتبطة بأحزاب شيعية، وتزويدها بالسلاح والتدريب، بهدف تقوية الأطراف المتحالفة معها داخل المشهد السياسي العراقي (Cordesman, 2007, p 91). وعلى الرغم من نفي إيران المتكرر لهذه الاتهامات، فإن الوثائق الأمريكية التي ظهرت لاحقاً أدعت وجود دعم لوجستي واستخباري قدّمته طهران لفصائل عراقية خلال تلك المرحلة.
حاولت الجمهورية الاسلامية الإيرانية في مناسبات عدة لعب دور الوسيط بين الأطراف الشيعية لمنع تفكك التحالفات السياسية. فقد استضافت طهران اجتماعات لبعض قادة الأحزاب العراقية لمعالجة الخلافات فيما بينهم، معتبرة أن تماسك القوى الشيعية ضرورة استراتيجية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يمر بها العراق (الشمري، ٢٠١١ ، ص. ٢١). ولم يكن هذا الدور منعزلاً عن الواقع السياسي، إذ كانت إيران تدرك أن الانقسامات داخل البيت السياسي الشيعي قد تؤدي إلى خسارة نفوذها لصالح قوى إقليمية منافسة.
وفي عام ٢٠٠٨ ، واجهت حكومة نوري المالكي اختباراً مهماً حين بدأت عمليات "صولة الفرسان" ضد الحركات المسلحة في البصرة وبغداد، في حين اتخذت إيران موقفاً حذراً، إذ حاولت تجنب الصدام مع الحكومة العراقية، لكنها في الوقت ذاته سعت إلى احتواء المواجهة ومنع تحولها إلى صراع شامل مع الجماعات المرتبطة بها. وقد استضافت مدينة قم الإيرانية اجتماعاً رفيع المستوى بين قيادات عراقية لوقف إطلاق النار، ما يعكس الموقف الإيراني في إدارة التوازنات بين الحكومة والجماعات المسلحة (Helfand, 2008, p 142).
بلغ الدور الإيراني ذروته خلال عملية "صولة الفرسان" في البصرة عام ٢٠٠٨ ، عندما أطلق المالكي حملة عسكرية واسعة ضد جيش المهدي. وعلى الرغم من قرب بعض تلك الجماعات من طهران، فإن إيران اتخذت موقفاً يميل إلى دعم الحكومة أو على الأقل منع انهيارها. وقد أوفدت مبعوثين إلى البصرة للتوسط بين الحكومة وتلك الجماعات، ما ساهم في تهدئة المواجهات ومنع تحولها إلى صراع شيعي–شيعي شامل (Rahimi, 2010, p. 54). وأظهر ذلك أن إيران تسعى إلى دعم السلطة المركزية حين ترى أن ذلك يخدم استقرار المشهد السياسي، وأن علاقتها بالفصائل المسلحة ليست بديلة عن علاقتها الرسمية مع الدولة.
سعت الجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى تقوية موقع رئيس الوزراء نوريالمالكي داخل البنية الأمنية والمؤسسات الحكومية، إذ اعتبرت أن تعزيز سلطة رئيس الوزراء على الأجهزة الأمنية يخدم ضمان عدم انزلاق العراق نحو فراغ أمني جديد، وهو فراغ يمكن أن تستغله الولايات المتحدة أو قوى إقليمية منافسة لها. وقد رحّبت طهران بمحاولات رئيس الوزراء نوري المالكي لاستعادة السيطرة على الجيش والشرطة وتنظيم سلسلة القيادة الأمنية، لما في ذلك من حماية للنظام السياسي الذي تسعى إلى بقائه مستقراً ومرتبطاً بها (esman, 2009, p. 130).
بحث نائب رئيس الوزراء العراقي برهم صالح مع مسؤولين ايرانيين في العاصمة طهران مقترحا عراقيا في ١٤ تموز عام ٢٠٠٨ ، لبناء شبكة اقليمية من العراق وايران وتركيا ودول عربية موضحا ان اتفاقية الاطار الامني بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق والتي تتضمن بقاء القوات الامريكية في العراق لا تهدف الى مواصلة الضغط العسكري على ايران، من جانبها اعربت ايران انها تسعى الى تنسيق اقليمي في كل المجالات لزيادة وتعزيز الثقة وحماية المصالح المشتركة.(صحيفة الشرق الاوسط،2008).
دعت الجمهورية الاسلامية الايرانية الى عقد اتفاقية امنية ثنائية تركز على ايجاد توازن امني وعسكري في العراق، وحددت عدد الدول التي تشارك في المنظومة وهي كلا من ايران والعراق وتركيا وسوريا باعتبارها الاكثر تاثيرا بتطورات الوضع الداخلي العراقي وانسحاب القوت الامريكية من العراق(صحيفة الغد،2011).
شهدت الاعوام الأخيرة من هذا المحور بداية ظهور ملامح الأزمة التي أدت لاحقاً إلى صعود تنظيم داعش. فمع تراجع مستويات العنف الطائفي بعد خطة الاندفاع الأمريكية عام ٢٠٠٧ ، برزت خلافات سياسية حادة بين القوى العراقية، خصوصاً بعد انتخابات ٢٠١٠ التي شهدت صراعاً بين ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي والقائمة العراقية بزعامة إياد علاوي. وقد دعمت إيران استمرار نوري المالكي لولاية ثانية، معتبرة أن وجوده يمثل ضمانة لاستمرار للاستقرار السياسي

. 211). وقد أدى هذا التدخل إلى تعميق الانقسام السياسي، وأسهم بشكل غير مباشر في ضعف المؤسسات الرسمية والأمني في العراق (Ghareeb, 2011, p خلال السنوات اللاحقة.

وفي الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٠، برز الدور الإيراني بصورة أكثر وضوحاً، إذ خشيت طهران من احتمال انتقال رئاسة الوزراء إلى إياد علاوي الذي فازت قائمته "العراقية" بالمرتبة الأولى. وعلى هذا الأساس كثّفت إيران جهودها الدبلوماسية عبر عقد اجتماعات مطوّلة في طهران وقم لتجميع القوى الشيعية في إطار واحد، وهو ما أثمر تشكيل "التحالف الوطني"، الذي أعاد ترشيح المالكي ومنحه فرصة تشكيل حكومته الثانية (الزركاني، ٢٠١٨، ص٢٣٣). وقد اعتُبر ذلك إحدى أهم لحظات النفوذ الإيراني في العراق بعد ٢٠٠٣، حيث تمكنت من توحيد الصف الشيعي رغم الانقسامات الحادة داخله.

وتشير الأدبيات السياسية إلى أن موقف إيران من حكومة المالكي اتسم بـ"الدعم المشروط"، إذ كانت طهران ترى أن استقرار النظام السياسي العراقي يتطلب وجود رئيس وزراء قادر على الحفاظ على تماسك القوى الشيعية والتعامل بمرونة مع الضغوط الداخلية والخارجية. لذلك دعمت إيران المالكي ما دام يُظهر استعداداً لتنسيق السياسات الأمنية والسياسية معها، ولعدم السماح بعودة القوى المناوئة لها إلى رأس السلطة (Haddad, 2014, p. 104).

اتسم الموقف الإيراني خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠ بالتركيز على خمسة أهداف رئيسية: دعم وحدة القوى الشيعية، منع انهيار العملية السياسية، تعزيز نفوذها الأمني والاستخباري، احتواء العنف الطائفي ضمن حدود يمكن التحكم بها، ومنع ظهور قوى سياسية منافسة قد تحد من حضورها الإقليمي. وقد أسهمت هذه السياسات في تشكيل المسار السياسي العراقي خلال العقد اللاحق، كما مهدت بشكل غير مباشر للظروف التي سمحت لاحقاً بظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤ نتيجة الاضطرابات السياسية والانقسامات المتزايدة.

المحور الثالث: موقف إيران من صعود تنظيم داعش وتشكيل الحشد الشعبي (٢٠١١–٢٠١٧)

شهدت المدة بين عامي ٢٠١١–٢٠١٤ تحولات جذرية في البيئة الأمنية العراقية، ولا سيما مع صعود تنظيم داعش وسيطرته على مساحات واسعة من البلاد، وهو ما دفع إيران إلى تبني سياسة تدخل مباشر وأكثر وضوحاً في الشأن الأمني العراقي. فقد اعتبرت إيران أن تمدد داعش يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي، خصوصاً في المناطق الحدودية مثل ديالى وصلاح الدين، فضلاً عن تهديده للمراقد الدينية التي توليها إيران أهمية استراتيجية (الربيعي، ٢٠١٦، ص٤٤).

بدأت مؤشرات تمدد داعش بالظهور منذ عام ٢٠١٢ مع تزايد نشاط التنظيم في مناطق الأنبار والموصل، وهو ما أثار قلقاً إيرانياً واسعاً. فقد نظر صانع القرار الإيراني إلى التنظيم على أنه امتداد للتيارات السلفية المسلحة المعادية لإيران في المنطقة، ما جعله يُصنَّف ضمن التهديدات المباشرة للأمن القومي الإيراني (Alshamari, 2017, p 91.)

كما رأت إيران أن ضعف القوات العراقية حينها وعدم انسجامها يشكل بيئة خطرة قد تؤدي إلى انهيار الدولة العراقية، الأمر الذي سيُعرض مصالح إيران السياسية والاقتصادية للخطر (Hodge, 2018, p. 112 .

2. دعم إيران للحكومة العراقية بعد سقوط الموصل

بعد سقوط الموصل بيد داعش في حزيران ٢٠١٤، تحركت إيران سريعاً لتقديم دعم مباشر للحكومة العراقية. تمثل هذا الدعم بإرسال مستشارين عسكريين وأسلحة وذخائر إلى القوات العراقية وقوات البيشمركة في شمال العراق، رغم حساسية العلاقة بين طهران وأربيل (منى جبار، ٢٠١٨، ص.١٠٣).

كما فتحت إيران خطوط إمداد عبر محافظة ديالى لتأمين وصول المعدات العسكرية، في خطوة تعكس رؤيتها لطبيعة المعركة بوصفها معركة دفاعية عن حدودها الغربية (Smyth, 2015, p. 39 .

كان دور إيران في تشكيل الحشد الشعبي عقب فتوى الجهاد الكفائي الصادرة عن المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني في ٢٠١٤، سارعت إيران في بناء قوة محلية حليفة تُسهم في مواجهة داعش. وأصبح "الحشد الشعبي" أحد أهم الأدوات الاستراتيجية التي استخدمتها إيران لتعزيز نفوذها داخل العراق (Renner & al-Khoei, 2015, p . 7) وقدمت إيران للحشد الدعم اللوجستي والتسليحي والتدريب، سواء عبر قوات فيلق القدس أو عبر فصائل عراقية مرتبطة بطهران. وأسهم هذا الدعم في تحوّل الحشد إلى قوة فاعلة في المعركة، خصوصاً في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية (حازم، ٢٠١٨، ص.٥٥). كما كان للجنرال قاسم سليماني دور مهم في إدارة المواجهة ضد داعش

برز اسم اللواء قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، كأحد أبرز الشخصيات المؤثرة في عمليات مواجهة داعش. فقد كان حضوره في جبهات القتال، مثل صلاح الدين وجرف الصخر وديالى، معلناً ومصوراً في كثير من الأحيان (Filkins, 2013, p . 52). لعب قاسم سليماني دوراً محورياً في تنسيق العمليات بين فصائل الحشد الشعبي والجيش العراقي، كما قام بترتيب نقل المعدات الإيرانية إلى العراق والإشراف على التخطيط العسكري في معارك أساسية مثل معركة آمرلي (العاني، ٢٠١٧، ص.٨٨).

ان النتائج الأمنية والسياسية للتدخل الإيراني في العراق أدى هذا التدخل إلى تحقيق مكاسب استراتيجية لإيران، أبرزها ضمان عدم تمدد داعش باتجاه حدودها و تعزيز دعمها داخل مؤسسات الدولة العراقية عبر دعم فصائل مسلحة مقربة منها. كسب دور أكبر في صياغة القرار العسكري العراقي (Mansour, 2018, p . 23). في المقابل، أثار هذا التدخل جدلاً سياسياً داخل العراق بين مؤيدين يرونه دعماً ضرورياً لمواجهة داعش، وبين معارضين يعتبرون أن الحشد الشعبي أصبح قوة مسلحة فوق الدولة (الهاشمي، ٢٠١٨، ص. 67).

الخاتمة:

بعد استعراض موقف إيران من أوضاع العراق السياسية خلال المدة الممتدة من عام ٢٠٠٣–٢٠١٧ يمكن استخلاص جملة من النتائج التي تعكس طبيعة الدور الإيراني مع البيئة السياسية والأمنية العراقية. وتتضح هذه النتائج في النقاط الآتية:

١–اعتمدت إيران إستراتيجية ثابتة تقوم على منع قيام نظام سياسي معادٍ لها في العراق، وهو ما جعلها منخرطة بقوة في عملية تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003.

٢–ركّزت السياسة الإيرانية في السنوات الأولى (2003–2005) على منع الفراغ السياسي بعد انهيار النظام السابق، فسعت إلى دعم القوى الشيعية الصديقة لها، والتأثير في كتابة الدستور بما يضمن استمرار نظام سياسي قريب من رؤيتها.

٣–تزايد الدور الإيراني خلال المدة 2006–2011 بسبب اشتداد العنف الطائفي في العراق، إذ رأت إيران أن ضعف الدولة يشكل فرصة لترسيخ نفوذها عبر دعم فصائل مسلحة سياسية واجتماعية حليفة.

٤–أسهم الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 في توسيع مساحة الحركة الإيرانية، حيث أصبحت طهران اللاعب الخارجي الأكثر تأثيراً في القرار السياسي والأمني العراقي.

٥–مثّلت مرحلة صعود داعش (٢٠١١–٢٠١٤) نقطة تحول حاسمة في مستوى التدخل الإيراني، إذ انتقلت إيران من الدعم غير المباشر إلى التدخل العسكري المباشر عبر إرسال مستشارين وأسلحة وذخائر.

٦–كان لإيران دور محوري في تشكيل الحشد الشعبي بعد فتوى الجهاد الكفائي عام ٢٠١٤، وقد ساعد هذا التشكيل في التصدي لداعش لكنه في الوقت نفسه عزز نفوذ إيران داخل النظام الأمني العراقي.

٧–برز دور قاسم سليماني في إدارة العمليات العسكرية ضد داعش، وعدّ أحد أهم القنوات التي استخدمتها إيران لتنسيق جهود الفصائل المسلحة وإدارة المعارك المشتركة.

٨–تمكنت إيران من ترسيخ نفوذ سياسي طويل الأمد في العراق عبر شبكة علاقات مع أحزاب وشخصيات وقوى مسلحة، ما جعلها لاعباً مؤثراً في تشكيل الحكومات واتخاذ القرارات الإستراتيجية.

٩–أثّر التدخل الإيراني في توازن القوى الإقليمية داخل العراق، وكانت له انعكاسات على علاقات العراق مع دول الجوار، وخاصة تركيا ودول الخليج، التي اعتبرت النفوذ الإيراني تمدداً إستراتيجياً مقلقاً.

١٠–أدى التدخل الإيراني إلى جدل داخلي واسع في العراق بين مؤيدين يرونه دعماً ضرورياً في مواجهة التحديات الأمنية، ومعارضين يرونه تدخلاً يمسّ سيادة

الدولة.

١١ـأثبتت الأحداث أن السياسة الإيرانية في العراق تعتمد على الدمج بين الأدوات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية، وهو ما منحها القدرة على التأثير في مسار الأحداث في مراحل متعددة.

١٢ـعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته إيران، فإن ذلك لم يؤدِّ إلى استقرار طويل الأمد في العراق، إذ بقيت البيئة السياسية والأمنية عرضة للتجاذبات الإقليمية والصراعات الداخلية.

قائمة المصادر:

==========

أولاً – المصادر العربية:

١ـأحمد محمد حسن الشمري، التدخلات الإقليمية في العراق بعد 2003: دراسة في الدور الإيراني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

٢ـحازم عبد الرحمن ابراهيم، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق بعد عام 2003. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ٢٠١٨

٣ـقاسم عبد علي البكري،العراق وإيران: تفاعلات الجوار الإقليمي 2003–2015. بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية – جامعة بغداد، 2016.

٤ـعلي عبد الهادي مكي، العلاقات العراقية–الإيرانية بعد 2003: قراءة في المتغيرات السياسية. النجف: دار الراية، 2015.

٥ـعبد الجبار كاظم مجيد، الحشد الشعبي ودوره في الأمن الوطني العراقي. بغداد: بيت الحكمة، 2020.

٦ـهاشم صالح الهاشمي، تنظيم داعش في العراق: النشأة، الأسباب، التطور. بغداد: مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، 2018.

٧ـحسين علي حسين الغنزي، إيران والبيئة الأمنية في العراق (2011–2017). بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2019.

٨ـسالم فاضل سالم الربعاوي، المشهد السياسي العراقي وتوازنات النفوذ الإقليمي 2011–2017. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017.

٩ـفالح عبد المهدي الفياض، الحشد الشعبي: مرحلة التأسيس والبناء. بغداد: هيئة الحشد الشعبي، 2019.

١٠ـالكعبي، حسن غني جبر. "فتوى الجهاد الكفائي وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي." مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 54، 2018.

١١ـعلي نوري الموسوي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق. بغداد: دار الكتب للطباعة، ٢٠١٤ .

١٢ـالعزاوي، محمد عبد. العراق بعد الاحتلال الأمريكي: التحولات السياسية. عمان: دار صفاء للنشر، ٢٠١٢ .

١٣ـفاضل الدليمي، النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ . بغداد: دار الثقافة العربية، ٢٠١٥ .

ثانياً – رسائل الماجستير:

١ـمصطفى عبد الحسين كاظم الزركاني، السياسة الإيرانية تجاه العراق بعد 2003. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016.

٢ـمحمد عبد الرزاق حسن اللامي، الدور الإقليمي لإيران في الأمن العراقي 2010–2016. رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، 2018.

٣ـحسين هادي جبار الموسوي، العلاقات العراقية – الإيرانية بعد عام 2003: دراسة في البعد الأمني. رسالة ماجستير، جامعة النهرين، 2015.

ثالثاً – أطاريح الدكتوراه:

١ـعمار خلف حمد الشمري، الدور الإيراني في معادلة الأمن العراقي بعد 2003. أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2019.

٢ـسيف عبد الله محمد الجبوري، السياسة الإقليمية لإيران وتأثيرها على الأمن في العراق. أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2020.

رابعاً – المجلات:

١ـعدنان فاضل كاظم سامان،"إيران ودورها في مواجهة تنظيم داعش في العراق." مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 42، 2018.

٢ـياسر عبد الحليم عبد اللهحسن، "التدخل الإيراني في الشأن السياسي العراقي بعد 2003." مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 53، 2019.

٣ـزهراء كاظم عبد الطائي، "الحشد الشعبي: التأسيس والدور." مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة كربلاء، العدد 27، 2020.

سابعاً – المصادر الأجنبية:

1-Ehteshami, Anoushiravan. Iran and Iraq: The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Question. London: Routledge, 2013.

2-Alfoneh, Ali. Iran’s Influence in Iraq: From Advisors to Fighters. Washington, DC: AEI Press, 2015.

3-Knights, Michael. Iran’s Foreign Policy in Iraq. Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 2014.

4-Nasr, Vali. The Shia Revival: How Conflicts Within Islam Will Shape the Future. New York: Norton, 2007.

5-Gordon, Michael R., and Bernard E. Trainor. The Endgame: The Inside Story of the Struggle for Iraq. New York: Pantheon Books.*2012*

خامساً – الصحف:

١ـصحيفة الصباح (العراق)، العدد 6123، 17 حزيران 2014.

٢ـصحيفة المدى (العراق)،العدد 5123، 2017.

٣ـصحيفةالشرق الأوسط (لندن)، العدد 13011، 2015.

سادساً – مراكز الأبحاث والتقارير:

١ـمركز البيان للدراسات والتخطيط. تحليل الموقف الإيراني من الأزمة العراقية 2014. بغداد، 2015.

٢ـمركز النهرين للدراسات الإستراتيجية. التدخلات الإقليمية في العراق بعد 2003. بغداد، 2017.